Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 6, Mar. 2017

Published on Web 01/3/2017

المجلة العلمية لكلية التربية, جامعة مصراتة, ليبيا, المجلد الثاني ـ العدد السابع, يوليو 2017م

تخريج حديث

(ما من بني آدم مولودٌ إلا يمسه الشيطان) وردّ الشّبه المُثارة حوله

د. حافظ إمحمد القليب

مقدمة البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسار على نهجه واقتفى سنَّته إلى يوم الدين، وبعد:

فقد وقع اختياري على دراسة حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: (ما من بني آدم مولودٌ إلا يمسّه الشيطان حين يولد فيستهِلّ صارخًا من مسّ الشّيطان غير مريم وابنها...)، تخريجًا ودلالةً، وردّا للشّبه المثارة حوله، ذلك أن هذا الحديث قد أُثِيرت الشبهات حوله قديمًا وحديثًا من قبل أتباع المدرسة العقلية الذين ينتهجون في تعاملهم مع السنة منهجًا يخالف منهجَ أهل الحديث وقواعدهم، فتجدهم يردّون الحديث بالشُّبه الواهيات، وبمحض التَّخرص والتّشهي، فيقبلون ما يُوافق هواهم دون الاستناد إلى قاعدة، أو استنادًا في غير محله بلَيّ أعناق النصوص والتلاعب بمدلولها ومؤداها، فخبطوا في ذلك خبط عشواء، وأتوا بطامّات عظيمةٍ جَنت على السنة، وشوّهت الفكر الإسلامي، وأحدثت اختلافًا وفتنةً، لولا أن هيأ الله لحفظ السنة رجالاً في كل عصرٍ خصّهم بمزيد العناية والرعاية فذبّوا عن السُّنة، وصانوا حريمها، وردّوا غوائلهم.

وقد كاد أن يموت منهج هذه المدرسة لولا أن تبنّاه طائفةٌ من العصرانيين، فأحيَوا هذا المنهج، وساروا فيه سير أسلافهم حَذْو النعل بالنعل، بل لفّقوا إليه ما استطاعوا من أفكار الفرق المنحرفة بدعوى التحقيق، وصون الشريعة عما تسرب إليها مما ليس منها! ولكن قام عليهم أهل العلم فردُّوا اعتداءهم، وبيّنوا زيف مسلكهم، ولكلٍّ من الحقّ والباطل أتباعٌ، لكنّ الغلبة للحق كما قضى الله بحكمته.

لأجل ذلك كان اختياري لهذا الحديث، والغاية من اختياره بيان صحّته، وردّ الشبه المُثارة حوله.

وقد رأيت تقسيم البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تخريج الحديث، والكلام على ما يُحتاج إلى بيانه من ألفاظه، وقد جعلته في مطلبين:

المطلب الأول: تخريج الحديث.

وقد جعلته في مسألتين:

الأولى: تخريج الحديث وبيان طرقه.

الثانية: ذكر شاهد الحديث.

المطلب الثاني: دفع ما يوهم التعارض، وبيان بعض معاني ألفاظه، وفيه فرعان:

أولاً: دفع ما يوهم التعارض بين ألفاظ الحديث.

ثانيًا: بيان بعض معاني ألفاظه.

المبحث الثاني: بعض الشبه المثارة حول الحديث والإجابة عنها، وفيه مطلبان:

الأول: بعض من تكلم فيه من قدماء المدرسة العقلية، والرد عليهم، وفيه فرعان:

أولاً: القاضي عبد الجبار، ثانيًا: الزمخشري.

المطلب الثاني: نموذج ممن تكلم فيه من العصرانيين، ورد الشبه، وفيه فرعان:

أولاً: محمد عبده، ثانيًا: محمود أبو رية.

ثم الخاتمة، والمصادر والمراجع.

والله أرجو التوفيق والإعانة.

المبحث الأول: تخريج الحديث، والكلام على ما يُحتاج إلى بيانه من ألفاظه.

المطلب الأول: تخريج الحديث، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تخريج الحديث وبيان طرقه:

أخرجه البخاري في صحيحه قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب[1]، ومسلم في صحيحه قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب[2]، عن الزهري قال: حدثني سعيد بن المسيِّب قال: قال أبو هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من بني آدم مولودٌ إلا يمسّه الشيطان حين يولد فيستهلّ صارخًا من مسّ الشيطان غير مريم وابنها)، ثم يقول أبو هريرة: ﴿وإنيَ أُعيذها بك وذرّيتها من الشيطان الرجيم﴾ [3]، واللفظ للبخاري، ولفظ مسلم نحوه.

أبو اليمان هو: الحكم بن نافع البَهراني الحمصي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب مناولةٌ، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين[4]، وشعيب هو: ابن أبي حمزة الأموي مولاهم، أبو بِشر الحمصي، ثقةٌ عابد، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري، من السابعة[5].

وتابع شعيبَ بن أبي حمزة شعيبُ بن خالد:

أخرجها الطبري في تفسيره قال: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا هارون بن المغيرة، عن عمرو، عن شعيب بن خالد[6]، عن الزهري به بنحو السابق.

هذا إسناد ضعيف، فابن حميد هو: محمد بن حميد بن حيان الرازي، حافظٌ ضعيفٌ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، من العاشرة[7]، ولكنه توبع، وعمرو هو: ابن أبي قيس الرازي الأزرق، كوفيٌّ نزل الرّيّ، صدوقٌ له أوهام، من الثامنة[8]، وشعيب بن خالد هو: البجلي الرازي، ليس به بأس من السابعة[9].

وأخرجه البخاري في صحيحه قال: حدثني عبد الله بن محمد، حدثنا عبد الرزاق[10]، وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف[11]، ومسلم من طريقه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الأعلى، ومن طريق محمد بن رافع، حدثنا عبدالرزاق[12]، وأحمد من طريق عبد الأعلى، وعبد الرزاق[13]، والبزار من طريق نصر بن علي قال: أخبرنا عبدالأعلى[14]، وابن حبان في صحيحه قال: أخبرنا الفضل بن الحباب، حدثنا مُسدَّد بن مُسرهد، حدثنا عبد الواحد بن زياد[15]، ثلاثتهم: عبد الرزاق وعبد الأعلى

وعبدالواحد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول ﷺ قال: (ما من مولودٍ يولد إلا نخسه الشيطان فيستهل صارخًا من نخسة الشيطان إلا ابن مريم وأمه، ثم قال أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم...)، واللفظ إحدى روايتي أحمد، ولفظ البزار بدون جملة: (فيستهل صارخًا من نَخْسة الشيطان)، وفي رواية أحمد الأخرى، والبخاري مثله: (إلا الشيطان يمسّه حين يولد، فيستهلّ صارخًا من مسّ الشّيطان إياه...)، ولفظ ابن أبي شيبة مثل لفظ أحمد الأول، إلا أنه بدون قول أبي هريرة، ولفظ مسلم من طريقه بها، ولفظ ابن حبان: (ما من مولودٍ يولد إلا يمسّه الشيطان فيستهل صارخًا إلا مريم ابنة عمران وابنها، اقرؤوا إن شئتم...)، فأدرج قول أبي هريرة في الحديث، وبينت الروايات الأخرى أنه من قول أبي هريرة[16].

وله عن أبي هريرة طرقٌ أخرى، هذه بعضها:

1- طريق أبي سلمة عنه:

أخرجها أبو يعلى قال: حدثنا الأشجّ، حدثنا إسحاق يعني الرازي، حدثنا معاوية، والطبري قال: حدثني أحمد بن الفرج، قال: حدثنا بقيّة بن الوليد، قال: حدثنا الزُّبَيدي، كلاهما: معاوية والزبيدي عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (ما من مولودٍ يولد إلا مسّه الشيطان فيَستهِلُّ صارخًا من مسِّ الشيطان إياه إلا عيسى ابن مريم وأمه، فإن الله تعالى يقول:﴿أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم﴾[17]، هذا لفظ أبي يعلى، ولفظ الطّبري مختصرًا: (ما من بني آدم مولود إلا يمسّه الشّيطان حين يولد يستهلّ صارخًا).

وإسناد أبي يعلى ضعيفٌ لضعف معاوية، وهو ابن يحيى الصدفيّ أبو رَوح، وحديثه بالشام أحسن من حديثه بالرّيّ[18]، وأدرج قول أبي هريرة في الحديث، لكنه يتقوّى بما أوردت، والأشجّ هو أبو سعيد عبدالله بن سعيد ثقة.

وإسناد الطبري صحيحٌ، وبقية وإن كان مدلسًا[19]، إلا أنه صرّح بالتّحديث، والزُّبيدي هو: محمد بن الوليد بن عامر، أبو الهذيل الحمصي القاضي، ثقةٌ ثبت من كبار أصحاب الزهري[20].

ولا يُعلّ هذا الوجه مع الطريق الأولى بالاختلاف عن الزهري فيه، وغاية ما هنالك أن الزهري سمعه من وجهين، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، قال في الفتح:

قوله: عن الزهري قال: حدثني سعيد ابن المسيب، كذا قال أكثر أصحاب الزهري، وقال السّدّي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أخرجه الطبري[21]، وسكت عنه، وقوله: السُّدي عن الزهري لم أقف عليه عند الطبري، ولعله تصحيف للزبيدي وهو الظاهر، وظهر لك بما ذكرت أنه لم ينفرد به الزبيدي.

2- طريق أبي يونس سليم مولى أبي هريرة:

أخرجها مسلم قال: حدثني أبو الطاهر، والطبري قال: حدثني أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وابن حبان قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم، حدثنا حرملة بن يحيى، ثلاثتهم: أبو الطاهر وأحمد وحرملة عن عبد الله بن وهب، أخبرنا عمرو بن الحارث، أن أبا يونس سليمًا مولى أبي هريرة حدثه عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: (كل بني آدم يمسه الشيطان يوم ولدته أمه إلا مريم وابنها)، ولفظهم سواء[22].

وأبو الطاهر هو: أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السَّرح المصري[23]، وأحمد بن عبدالرحمن هو ابن أخ عبد الله بن وهب[24]، وأبو يونس مولى أبي هريرة هو: سليم بن جبير، ويقال: ابن جبيرة الدوسي المصري[25].

3- طريق أبي صالح عنه:

أخرجها الطبري قال: حدثني المثنى، قال: حدثني الحِمَّاني، قال: حدثني قيس، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (ما من مولودٍ يولد إلا وقد عصَره الشيطان عصرةً أو عصرتين إلا عيسى ابن مريم ومريم، ثم قرأ رسول ﷺ:﴿وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم﴾ [26].

هذا إسنادٌ ضعيفٌ فالحِمَّاني وهو يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن، حافظٌ متّهم بسرقة الحديث، وفيه اختلاف كبيرٌ بين مُوثّقٍ ومضعّف[27]، وقيس هو ابن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي صدوقٌ تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، وقال ابن عدي: وعامة رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قال شعبة، وإنه لا بأس به[28]، وما جاء في هذه الرواية من نسبة قول الآية إلى النبي ﷺ وهمٌ، والظاهر أنه من قيس، وقوله: عصره الشيطان عصرةً أو عصرتين ضعيفة في رأيي لمخالفتها ما جاء في الروايات الأخرى المصرحة بالمس أو النخس أو الطعن، أو النزغ، إلا أن يؤول العصر هنا بتلك، وأن المراد إصابته بالأذى، قال في الفتح: ثم يقول أبو هريرة: ﴿وإني

أعيذها بك...﴾ فيه بيانٌ أن في رواية أبي صالح عن أبي هريرة إدراجًا، وأن تلاوة الآية موقوفةٌ على أبي هريرة[29]، والمُثنّى هو: ابن معاذ العنبريّ البصري، وهو ثقة[30].

وأخرجها مسلم بغير هذه السياقة حيث قال: حدثنا شَيبان بن فَرّوخ، أخبرنا أبو عوانة، والطبراني قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي حفص النَّصيبيّ، قال: حدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا أبو عوانة، عن سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (صياح المولود حين يقع نزغةٌ من الشيطان)[31]، واللفظ لمسلم، والطبراني مثله إلا أنه قال: "حين يولد".

4- طريق الأعرج عنه:

أخرجها الحميدي قال: حدثنا سفيان، والبخاري قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، وأحمد حدثنا عبدالملك بن عمرو، حدثنا المغيرة، ثلاثتهم: سفيان وشعيب بن أبي حمزة والمغيرة بن عبد الرحمن الحِزامي، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: (كل بني آدم يطعن الشّيطان في جنبيه بإصبعه حين يولد غير عيسى ابن مريم ذهب يطْعن فطَعن في الحجاب)[32]، واللفظ للبخاري، ولفظ أحمد نحوه إلا أنه قال: "جنبه"، ولفظ الحميدي: (ما من مولود إلا يطعن الشيطان في نُغض كتفه إلا عيسى وأمه، فإن الملائكة حَفّت بهما، واقرؤوا إن شئتم:﴿وإني أعيذها بك وذريّتها من الشيطان الرجيم﴾.

وما ورد في رواية سفيان بن عيينة: في "نُغض كتفه" يُحمل على تعدّد طعن الشيطان، وأنه يطعن في الجنب أو الخاصرة والكتف، وبذلك لا يكون في روايته مخالفة، وقد أمكن الجمع[33]، وزيادة: (فإن الملائكة حفّت بهما) مقبولةٌ منه أيضًا وهو حافظٌ، حيث لا مخالفة، ولا إعلال وقفت عليه للحفاظ لهذه اللفظة[34]، وقوله: "واقرؤوا..." بيّنت الروايات أنها من قول أبي هريرة، والله أعلم.

وقد تابع أبا الزناد جعفر بن ربيعة:

أخرجها الطبري قال: حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا شعيب بن الليث، حدثنا الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هرمز أنه قال: قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ فذكر نحو لفظ البخاري، وقال: "جنبه"[35].

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، والربيع بن سليمان هو المرادي صاحب الشافعي[36]، وجعفر بن ربيعة هو ابن شرحبيل بن حسنة الكندِيّ المصري[37].

5- طريق عبد الرحمن بن يعقوب عنه:

أخرجها مسلم قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز يعني الدَّراوَردي، وأحمد قال: حدثنا هشيم، حدثنا حفص بن ميسرة، والبيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن شاذان، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز بن محمد، كلاهما: عبد العزيز بن محمد وحفص بن ميسرة، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (كل إنسانٍ تلده أمه على الفطرة، وأبواه بعدُ يُهوّدانه وينصّرانه ويُمجّسانه، فإن كانا مسلمين فمسلمٌ، كل إنسانٍ تلده أمه يَلْكُزُه الشيطان في حضنيه إلا مريم وابنها)[38]، واللفظ لمسلم، ولفظ البيهقي نحوه، ولفظ أحمد: (كل إنسانٍ تلده أمه يَلْكُزُهُ الشيطان بِحِضْنَيْهِ إلا ما كان من مريم وابنها، ألم تروا إلى الصبي حين يسقط كيف يصرخ؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فذاك حين يَلْكزه الشيطان بحضنيه).

6- طريق عجلان مولى المُشْمَعِلّ عنه:

أخرجها أحمد من ثلاثة طرق، قال: حدثنا يزيد-ابن هارون- وقال: حدثنا إسماعيل بن عمر، وقال: حدثنا القاسم بن القاسم، وابن الجعد قال: أخبرنا يزيد بن هارون، والطبري قال: حدثني يونس قال: أخبرني ابن وهب، أربعتهم: يزيد وإسماعيل والقاسم وابن وهب، عن ابن أبي ذئب، عن عجلان مولى المشمعل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: (كل مولودٍ من بني آدم يمسه الشيطان بإصبعه إلا مريم ابنة عمران وابنها عيسى عليهما السلام)، واللفظ لأحمد، والبقية نحوه.

هذا إسنادٌ صحيح، وعجلان المدني مولى المشمعل، وقيل مولى غيره وثقه ابن حبان، وقال ابن حجر: لا بأس به[39]، وابن وهب سمعه من وجهين، عن عمرو بن الحارث، وابن أبي ذئب، وقد تقدم الوجه الأول في طريق أبي يونس.

7- طريق يزيد بن عبد الله بن قُسيط عنه:

أخرجها الطبري قال: حدثنا أبو كريب قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (ما

من نَفْس مولود يُولد إلا والشيطان ينال منه تلك الطعنة، ولها يَستهلّ الصبي، إلا ما كان من مريم ابنة عمران، فإنها لما وضعتها قالت: رب إني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم، فضُرب دُونها حجاب، فطَعن فيه).

وقال: حدثنا أبو كريب قال: حدثنا يونس بن بكير قال: حدثني محمد بن إسحاق، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: (كل مولود من ولد آدم له طَعنةٌ من الشيطان، وبها يستهلُّ الصبي، إلا ما كان من مريم ابنة عمران وولدها، فإنّ أمها قالت حين وضعتها: إني أعيذها بك وذرّيتها من الشيطان الرجيم، فضُرب دونهما حجاب، فطَعن في الحجاب).

وقال: حدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمة قال: حدثني محمد بن إسحاق، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ بنحوه[40].

هذه الأسانيد يقوي بعضها بعضًا، فيونس بن بكير صدوقٌ يخطيء[41]، وابن حميد هو محمد بن حميد الرازي ضعيف[42]، وشيخه سلمة هو ابن الفضل الأبرش القاضي صدوق كثير الخطإ[43]، ومحمد بن إسحاق مدلس مشهور[44]، وقد عنعنه، إلا أنه توبع، وقد تقدم بعضها، وتأتي متابعة أخرى عند الحاكم، وأبو كريب هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني ثقة حافظ[45]، وعبدة بن سليمان هو الكلاعي ثقة[46]، وفي هذه الروايات إدراج تبيّن أمره من الطرق.

وقد تابع محمدَ بن إسحاق بن يسار إسماعيلُ بن جعفر:

أخرجها الحاكم قال: أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعراني، حدثنا جدي، حدثنا أبوثابت محمد بن عبيد الله المدائني، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (كل ولد آدم الشيطان نائل منه تلك الطعنة، ولها يستهل المولود صارخًا إلا ما كان من مريم وابنها، فإن أمها حين وضعتها قالت: إني أعيذها بك وذريتك من الشيطان الرجيم، فضرب دونها الحجاب فطعن فيه، فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتًا حسنا، وهلكت أمها فضمتها إلى خالتها أم يحيى)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي صحيح[47].

وهو كما قالا، رجاله ثقات، إلا أن فيه إدراجًا أيضًا، وذلك أن الروايات بينت أن الآية من قول أبي هريرة، وزيادة أبيه بين يزيد وأبي هريرة خطأ، والظاهر أنه أدرج من النساخ، ويزيد روايته عن أبي هريرة ثابتة، ولا تعرف لأبيه رواية، ولا روى عن أبيه شيئًا، ويستأنس بأنه ما ذَكر في تهذيب الكمال أباه من شيوخه[48]، وما ورد عند الطبري يؤيد ذلك، وقد تقدم.

المسألة الثانية: ذكر شاهد الحديث:

للحديث شاهدٌ من حديث ابن عباس:

أخرج الطبري في تفسيره قال: حدثنا ابن حميد قال: حدثنا هارون بن المغيرة، عن عمرو بن أبي قيس، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: (ما ولد مولود إلا وقد استهلّ غير المسيح ابن مريم لم يُسلّط عليه الشيطان، ولم ينهزه).

هذا إسنادٌ ضعيف، لأجل محمد بن حميد الرازي، وعمرو بن أبي قيس له أوهام، وقد تقدم معرفة درجتهما في أول طريق للحديث، وأخشى أن يكون جعل الحديث من حديث ابن عباس وهمًا، فقد تقدم بيان أن الطبري أخرجه من هذا الطريق بعينها فقال: ابن حميد، عن هارون، عن عمرو بن أبي قيس، عن شعيب بن خالد، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، وعمرو له أوهامٌ لعل هذا منها، والله أعلم.

المطلب الثاني: دفع ما يوهم التعارض، وبيان معنى ألفاظه، وفيه فرعان:

أولاً: دفع ما يوهم التعارض بين ألفاظ الحديث:

قد ورد في بعض الروايات ما قد يُفهم منه التعارض، هذا بيانها:

* ورد في بعض الروايات: "إلا يمسّه الشيطان"، وفي بعضها: "إلا نَخَسه"، وفي بعضها: "إلا وقد عصره"، وفي أخرى: "يطعن الشيطان"، وأخرى: "يلكزه"، وأخرى: "نزغة"، فهل بين هذه الروايات تعارضٌ؟

قلت: أثر الرواية بالمعنى ظاهرٌ في هذا الحديث، وهي على الأصح مقبولةٌ إن لم تغيّر المعنى[49]، وقد تقدم بيان أن لفظة "قد عصره الشيطان عصرةً أو عصرتين" ضعيفةٌ لضعف إسنادها، إلا إن قلنا بحملها على غيرها في المعنى، أما البقية فالمعنى فيها واحدٌ، وذلك أن المسّ والنَّخس والطّعن والنزغ واللّكز كلها تؤدي معنى واحدًا[50]، والمراد: إصابة الشيطان للمولود بما يؤذيه، كما قال الطيبي[51]، ويكون معنى يمسه أي

يصيبه بالأذى، وبينت الروايات الأخرى أنه بالنخس والطعن، وأن مقصده الإفساد والإغواء، وهذا ما تفيده رواية: "نزغة، أو فزعة": فيكون المراد: أثرها[52]، ومعنى اللَّكز ليس على ظاهره، وإنما هو مؤولٌ بما تقدم، ويكون فيه إشارة إلى قوّة الطّعنة أو النّخسة.

* ورد في بعض الروايات أن طعن الشيطان في "جنبيه"، وفي بعضها: "جنبه"، وفي بعضها أن الطعن في "حِضنيه"، وفي أخرى: "نُغض كتفه".

قلت: وسيأتي تفسير هذه الألفاظ، وما يهمنا هنا أن نقرر أنه ليس بين هذه الألفاظ تعارض، والأولى في نظري: حمل الطعن على تكرره، فيكون في الجنب، وفي نغض الكتف، وفي الخاصرة، ويكون التعبير بجنبه على إرادة الجنس.

* ورد في أكثر الروايات أن الشيطان لا يمكّن من طعن مريم وابنها، وفي بعضها بقصره على عيسى دون أمه.

قلت: أجاب عن ذلك الحافظ ابن حجر قال: "يحتمل أن يكون هذا بالنسبة إلى المس، وذاك بالنسبة إلى الطعن في الجنب، ويحتمل أن يكون ذاك قبل الإعلام بما زاد، وفيه بُعدٌ، لأنه حديثٌ واحد، وقد رواه خلاس عن أبي هريرة بلفظ: (كل بني آدم قد طعن الشيطان فيه حين ولد غير عيسى وأمه، جعل الله دون الطعنة حجابًا فأصاب الحجاب ولم يصبها)، والذي يظهر أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر، والزيادة من الحافظ مقبولة، وأما قول بعضهم: يحتمل أن يكون من العطف التفسيري، والمقصود الابن، كقولك: أعجبني زيد وكرمه، فهو تعسّفٌ شديد"[53].

* قال في فيض القدير: قد يشكل على ظاهر الحديث أن إعاذة أم مريم كانت بعد الوضع، فلا يحل حملها على الإعاذة من المس الذي يكون حين الولادة، والجواب أن المس ليس إلا بعد الانفصال، وهو الوضع ومعه الإعاذة، غايته أنه عبر عنه بالمضارع لقصد الاستمرار بخلاف الوضع والتسمية[54].

ثانيًا: بيان بعض معاني ألفاظه:

*"ما من بني آدم مولود": أي ما من أولاده، والمراد الجنس، غير المستثنى من حيث الظاهر.

*"يمسه الشيطان": المسّ من الألفاظ المشتركة، ويطلق حقيقة ومجازًا، وتعيين المراد في المشترك من السياق والقرينة، قال في البحر المحيط: المسّ: الإصابة، والمسّ: الجمع بين الشيئين على نهاية القرب، واللمس: مثله لكن مع الإحساس، وقد يجيء المسّ مع الإحساس، وحقيقة المس واللمس باليد، ونُقل من الإحساس إلى المعاني، مثل: يتخبطه الشيطان من المسّ، ومنه سمي الجنون مسًّا، وقيل: المسّ واللمس والجسّ متقاربٌ، إلا أن الجسّ عام في المحسوسات، والمسّ فيما يخفى ويدق، كنبض العروق، والمسّ واللمس بظاهر البشرة، والمسّ كناية عن النكاح وعن الجنون[55]، والمراد هنا الطعن في جنبه، أو النخس كما بينته الروايات الأخرى، والمس هنا حقيقيٌّ، ولا يوجد ما يصرفه عن ظاهره[56].

* "حين يولد": قال القرطبي: هذا الطعن من الشيطان هو ابتداء التسليط، فحفظ الله مريم وابنها منه، ببركة دعوة أمها حيث قالت: ﴿وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم﴾، ولم يكن لمريم ذرية غير عيسى[57].

* "يستهل صارخًا": استهلال الصبي يكون بالصياح أو العطاس أو البكاء، كذا ورد في حديث مرفوع[58]، والاستهلال: الصياح، وصارخاً: رافعاً صوته بالبكاء، وهو حال مؤكدة، أو مؤسّسة، أي: مبالغة في رفعه، أو المراد بالاستهلال: مجرد رفع الصوت، وبالصراخ: البكاء[59]، وسبب هذا الاستهلال مسّ الشيطان له.

* "غير مريم وابنها": قال النووي: هذه فضيلة ظاهرة، وظاهر الحديث اختصاصها بعيسى وأمه، واختار القاضي عياض أن جميع الأنبياء يتشاركون فيها[60].

* "نخسه": النخس بالشيء المحدد كرؤوس الأصابع، وأصل النخس: الدفع والحركة[61].

* "من نخسة الشيطان": من سببية، أي أن صياحه من أثر هذه النخسة، أو الطعنة.

* "أعيذها": العوذ الالتجاء والتعلق بالغير[62].

* "وذرّيّتها": أصل الذرية: الصغار من الأطفال، وقد تقع على الكبار، وأصلها للجمع، وتستعمل للواحد[63].

* "الشّيطان الرجيم": من شطُن إذا تباعد، أو شاط: احترق غضبًا، وهو اسم لكل عارم من الجن والإنس، والحيوان، والرجم: الرمي بالحجارة، ويستعار للرمي بالظنّ والتوهّم، والشتم، والطرد، والشيطان الرجيم: المطرود عن الخيرات، وعن منازل الملإ الأعلى[64].

* "صياح المولود حين يقع": أي سبب صيحته في البكاء حين يقع، أي يسقط وينفصل عن أمه.

* "نزغة من الشيطان": قال عياض: نزغة كذا لكافة شيوخنا عن مسلم بالغين المعجمة، وعند ابن الحذاء فزعة بالفاء والعين، وهما متقاربان، وأصل النزغ الإفساد والإغواء، وفي الحديث الآخر: (ما من مولود يولد إلا نخسه الشيطان)، وفي رواية: "مسّه"، وكله المراد به –والله أعلم– أذاه بكل ما يقدر عليه فهو نزغة، وصيحة المولود من فزعةِ لمْسه أو نخسه[65].

* "الحجاب": الجلدة التي فيها الجنين، أو الثوب الملفوف على الطفل[66].

* "نُغْض كتفه": النغض العظم الدقيق الذي على طرف الكتف، أو على أعلى الكتف، قال الخطابي: هو الشاخص منه، وأصل النغض الحركة، فسمي ذلك الموضع نغضًا، لأنه يتحرك بحركة الإنسان[67].

* "الفطرة": الإسلام، والفَطْرُ: الابْتداء والاختراع، والفِطْرة: الحالة منه كالجِلْسة والرِّكْبة، والمعنى أنه يُولد على نوع من الجِبِلَّة والطبع المُتَهيء لقبول الدين، فلو ترِك عليها لاستمر على لزومها ولم يُفارقها إلى غيرها، وإنما يعدل عنه من يعدل لآفَةٍ من آفات البشر والتقليد، ثم تمثَّل بأولاد اليهود والنصارى في اتِّباعهم لآبائهم والميل إلى أديانهم عن مقتضى الفطرة السليمة، وقيل معناه: كل مولود يولد على معرفة اللّه والإقرار به، فلا تجد أحدًا إلا وهو يقرّ بأن له صانعًا وإن سمّاه بغير اسمه، أو عبد معه غيره[68].

* "يلكزه الشيطان": اللكز والوكز واحد، وهو الضرب بجمع الكتف، والمراد هنا النخس أو الطعن[69].

* "في حضنيه": حضنيه بكسر أوله أي جنبيه، وقيل: الحضن الخاصرة، وفي الصحاح: الحضن ما تحت الإبط إلى الكشح[70]، قال النووي: هكذا هو في جميع

النسخ – أي مسلم– في حضنيه بحاء مهملة مكسورة، ثم ضاد معجمة، ثم نون، ثم ياء، تثنية حضن وهو الجنب، وقيل: الخاصرة، قال القاضي عياض: ورواه ابن ماهان: خصييه بالخاء المعجمة والصاد المهملة، وهو الأنثيان، قال القاضي: وأظن هذا وهمًا، بدليل قوله: إلا مريم وابنها[71].

* "ولم ينهزه": نهزه نهزًا دفعه وضربه، مثل نكزه ووكزه[72].

المبحث الثاني: بعض الشبه المثارة حول الحديث والإجابة عنها:

قد تعرض الحديث قديمًا وحديثًا للطعن في صحته وثبوته، واستخدم بعضهم التأويل لصرفه عن ظاهره متوهمًا أنه منافٍ للقرآن، وهذه شُبه بعض من أنكره أو أوّله، أجيب عن كل شبهة بعد إيرادها من كلام العلماء أو بحسب ما ظهر لي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بعض من تكلم فيه من قدماء المدرسة العقلية، والرد عليهم، وفيه فرعان:

أولاً: القاضي عبد الجبار[73]:

قال الرازي: طعن القاضي في هذا الخبر وقال: إنه خبرُ واحد على خلاف الدليل فوجب ردّه، وإنما قلنا: إنه على خلاف الدليل لوجوه، أحدها: أن الشيطان إنما يدعو إلى الشرّ من يعرف الخير والشرّ، والصبيّ ليس كذلك، والثاني: أن الشيطان لو تمكن من هذا النّخس لفعل أكثر من ذلك من إهلاك الصالحين وإفساد أحوالهم، والثالث: لم خُص بهذا الاستثناء مريم وعيسى عليهما السلام دون سائر الأنبياء عليهم السلام؟ الرابع: أن ذلك النخس لو وجد بقي أثرُه، ولو بقي أثره لدام الصراخ والبكاء، فلما لم يكن كذلك علمنا بطلانه، ثم أجاب بقوله: واعلم أن هذه الوجوه محتملة، وبأمثالها لا يجوز دفع الخبر.

وقد تقدم جواب ابن حجر على عدم مخالفة الحديث للدليل فلا نطيل بإعادته، وأما قوله: أحدها... فليس في الحديث أو في غيره ما يفيد أن مسه أو طعنه دعوة إلى خيرٍ أو شرٍّ، وغاية ما في الحديث أنها طعنة للإيلام بدليل صراخه من أثرها، أما الغاية منها فلم يُعلمنا الله بذلك ولا رسوله، فإذا جاءنا خبرٌ صحيحٌ غير ممتنع بالدليل الصريح عن الله وجب قبوله، والتسليم بمؤداه، وتبقى التعليلات محلّ تجاذب الأنظار مما لا

يقطع به من غير إعلام من المعصوم، كقول بعض العلماء: النخسة تورث القلب قبولاً ما للوسوسة بعد الكبر، ولا يستدعي ذلك معرفة الخير والشر في الحال[74]، وكما سلطه الله تعالى بالوسوسة والإغواء سلّطه بالنخسة والطعن، وحفظ سبحانه من يشاء بأمره وحكمته.

وقوله: والثاني... ليس تمكنه من فعلِ ذلك معناه أنه يستطيع غيره، فإنما مكنه الله مما أخبر به، وهو النخسة لا غير، وإنما فعل ما أذن الله له به لحكمة يعلمها سبحانه، ولا تقتضي هذه النخسة الإغواء والإضلال والإهلاك، وأين دلالة النص على ذلك؟ أما وقوع التعرض للأنبياء والصالحين بعد ذلك مما أفادته النصوص الأخرى كقوله تعالى: ﴿واذكر في الكتاب عبدنا أيوب إذ نادى ربه أني مسني الشيطان بنصب وعذاب﴾[75]، وقوله:﴿وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله﴾[76]، فلا يتحقق مقصوده من تعرضه، ويحفظ الله من يشاء من عباده، ولا يتعارض ذلك مع الحديث، ولا مع قوله تعالى: ﴿إن عبادى ليس لك عليهم سلطان﴾[77]، لأن معناه: لن تُسلّط على إغوائهم الإغواء اللازم، لأن الكلام فيه لتقدم قوله: ﴿لأغوينهم أجمعين﴾، وهذا لا ينافي أن يسلّط على بعضهم لإغواءٍ عارض، أو لإلحاق ضرر لا يضر بالدين[78].

وقوله: والثالث... هذا من أغرب الاعتراضات في نظري، سبحانه لا يسأل عما يفعل، وعلى فرض جعل ذلك خصوصية لمريم وابنها عليهما السلام – كما فهم غير واحد من العلماء– هل في ذلك ما ينافي عصمة النبوة أو غمز مقامها، أو تفضيلهما في الجملة على الأنبياء والمرسلين، أو النقيصة لغيرهما؟! قال القرطبي: قال علماؤنا: أفاد هذا الحديث أن الله تعالى استجاب دعاء أم مريم، فإن الشيطان ينخس جميع ولد آدم حتى الأنبياء والأولياء إلا مريم وابنها، قال قتادة: كل مولود يطعن الشيطان في جنبه حين يولد غير عيسى وأمه جُعل بينهما حجاب فأصابت الطعنة الحجاب ولم ينفذ لها منه شيء، قال علماؤنا: وإن لم يكن كذلك بطلت الخصوصية بهما، ولا يلزم من هذا أن نخس الشيطان يلزم منه إضلال الممسوس وإغواؤه، فإن ذلك ظنٌّ فاسد؛ فكم تعرض الشيطان للأنبياء والأولياء بأنواع الإفساد والإغواء، ومع ذلك عصمهم الله مما يرومه الشيطان، كما قال تعالى: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان﴾، هذا مع أن كل واحدٍ من بني آدم قد وُكل به قرينه من الشياطين؛ كما قال رسول الله ﷺ، فمريم وابنها

وإن عُصما من نخسه فلم يعصما من ملازمته لها ومقارنته[79]، وقال عبيد الله المباركفوري: وتفرد عيسى وأمه بالعصمة عن المسّ لا يدل على فضلهما على نبينا ﷺ، إذ له فضائل ومعجزات لم تكن لأحدٍ من النبيين، ولا يلزم أن يكون في الفاضل جميع صفات المفضول، قاله الطّيبي، وقال النووي: ظاهر الحديث اختصاص هذه الفضيلة بعيسى وأمه، وأشار القاضي عياض أن جميع الأنبياء يشاركون فيها، أي: لعصمتهم من الشيطان، وإنما نصّ على مريم وعيسى فقط لدعوةٍ حسنة، وغيرهما من بقية الأنبياء ملحق بهما، وقال صاحب اللمعات: الظاهر أن نبينا ﷺ مستثنًى من هذا العموم، وأنه يخبر عن أحوال عامة بني آدم سوى نفسه الكريمة، إذ شأنه أرفع وأعلى من أن يدخل في مثل هذا الحكم، إذ هو الطاهر المطهر من كل دنس، والمعصوم من آفات الشيطان وإفساده خصوصاً في أول خلقه وحين ولادته، وقد قيل: إن المتكلم لا يدخل في عموم ما يخبر به الناس[80].

وقوله: والرابع... أراه عجبا أن يُساق ضمن المعارضات للنص، والواقع يشهد ببطلان ذلك، فلا توجب النخسة أو أثرها الدوام، قال المولى سعد الدين التفتازاني: أي امتناع من أن يمس الشيطان المولود حين يولد بحيث يصرخ كما ترى وتسمع، ولا يكون ذلك في جميع الأوقات حتى يلزم امتلاء الدنيا بالصراخ، ولا تلك المسة للإغواء، وكفى بصحة هذا الحديث رواية الثقات وتصحيح الشيخين له من غير قدح من غيرهما[81].

ثانيًا: الزمخشري[82]:

قال في الكشاف: الله أعلم بصحته، فإن صحّ فمعناه أن كل مولود يطمع الشيطان في إغوائه إلا مريم وابنها فإنهما كانا معصومين، وكذلك كل من كان في صفتهما، لقوله تعالى:﴿ولأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين﴾[83]، واستهلاله صارخًا من مسِّه تخييلٌ وتصوير لطَمَعه فيه، كأنه يمسه ويضرب بيده عليه، ويقول: هذا ممن أغويه، ونحوه من التخييل قول ابن الرومى:

لما تؤذن الدنيا به من صروفها *** يكون بكاء الطفل ساعة يولد

وأما حقيقة المس والنخس كما يتوهم أهل الحشو فكَلّا، ولو سُلّط إبليس على الناس بنخسهم لامتلأت الدنيا صراخًا وعياطًا مما يبلونا به من نخسه[84].

قوله: الله أعلم بصحته، يُعلم ما فيه، فالحديث أخرجه الشيخان كما بينت، وبالتالي لا مجال للطعن فيه، ولمّا لم يجد إلى ذلك سبيلاً أطلق القول بالتشكيك، ولجأ إلى التأويل الفاسد الذي ليس له ما يشهد بصحته، ثم ليس في معنى الحديث ما يُستنكر، أو يُصادم نصًّا، خلافًا لادعاء الزمخشري رحمه الله، قال الحافظ ابن حجر: وقد طعن صاحب الكشاف في معنى هذا الحديث، وتوقف في صحته... وكلامه متعقّبٌ من وجوه، والذي يقتضيه لفظ الحديث لا إشكال في معناه، ولا مخالفة لما ثبت من عصمة الأنبياء، بل ظاهر الخبر أن إبليس مُمَكّن من مسّ كل مولود عند ولادته، لكن من كان من عباد الله المخلصين لم يضره ذلك المس أصلاً، واستثنى من المخلصين مريم وابنها فإنه ذهب يمس كعادته فحِيل بينه وبين ذلك، فهذا وجه الاختصاص، ولا يلزم منه تسلطه على غيرهما من المخلصين[85].

وأما قوله: لو ملك إبليس ... فلا يلزم من كونه جعل له ذلك عند ابتداء الوضع أن يستمر ذلك في حقّ كل أحد، وقد أورد الفخر الرازي[86] هذا الإشكال وبالغ في تقريره على عادته، وأجمل الجواب... وقد فتح الله تعالى بالجواب كما تقدم، والجواب عن إشكال الإغواء يعرف مما تقدم أيضًا، وحاصله: أن ذلك جعل علامة في الابتداء على من يتمكن من إغوائه[87]، وقال المرحوم الدكتور الذهبي: ومسألة التمثيل والتخيل يستعملها الزمخشرى بحريّة أوسع فيما ورد من الأحاديث التى يبدو ظاهرها مستغرباً، ثم ساق مثالاً على ذلك هذا الحديث، ونقل قول الزمخشري حوله، ثم قال: وبالضرورة لم يرتض ابن المنير هذا الصنيع من خصمه المعتزلى، فنراه يتورَّك عليه بقوله: أما الحديث فمذكور فى الصحاح متفَق على صحته، فلا محيص له إذن عن تعطيل كلامه عليه السلام بتحميله ما لا يحتمله، جنوحاً إلى اعتزال منتزع، فى فلسفة منتزعة، فى إلحاد، ظلمات بعضها فوق بعض... وما أرى الشيطان إلا طعن فى خواصر القدرية ... حتى حمل الزمخشرى وأمثاله أن يقول فى كتاب الله تعالى وكلام رسوله عليه السلام بما يتخيل، كما قال فى هذا الحديث، ثم تنظيره بتخييل ابن الرومى فى شعره جرأة وسوء أدب، ولو كان معنى ما قاله صحيحاً لكانت هذه العبارة واجباً أن تُجتنب، ولو كان الصراخ غير واقع من المولود لأمكن على بُعْدٍ أن يكون تمثيلاً، أما وهو واقع مُشاهد فلا وجه لحمله على التخييل إلا الاعتقاد الضئيل، وارتكاب الهوى الوبيل[88].

المطلب الثاني: نموذج ممن تكلم فيه من العصرانيين، ورد الشبه، وفيه فرعان:

أولاً: محمد عبده[89]:

قال: وأما ما ورد في حديث مريم وعيسى من أن الشيطان لم يلمسهما... فهو من الأخبار الظنية لأنه ورد من رواية الآحاد، ولما كان موضوعها عالم الغيب من قسم العقائد، وهي لا يؤخذ فيها بالظن لقوله تعالى: إن الظن لا يغني من الحق شيئًا، فإننا غير مكلفين بالإيمان بمضمون تلك الأحاديث في عقائدنا[90].

قبل الإجابة عن شبهته يجدر بنا أن نعرف خبر الواحد، وهو: الخبر الذي لم تبلغ نقلته في الكثرة مبلغ الخبر المتواتر، سواء كان المخبر واحدًا أو اثنين أو ثلاثة أو أربعةً أو خمسة إلى غير ذلك من الأعداد التي لا تشعر بأنّ الخَبَر دخل بها في حيّز المتواتر[91]، وردّ خبر الآحاد مع صحته بدعةٌ فتحت على المسلمين أبواب الشر والاختلاف، وما فائدة السنّة إن لم يعمل بها مع صحتها؟ وما الدليل على قصرها على غير العقائد؟! وجمهور الأمة على حجية خبر الواحد، قال الشافعي: لو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة أجمع المسلمون قديمًا وحديثًا على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه بأنه لم يُعلم من فقهاء المسلمين أحدٌ إلا وقد ثبته جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد[92]، وقال ابن عبد البر: واختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل هل يوجب العلم والعمل جميعا، أم يوجب العمل دون العلم؟ والذي عليه أكثر أهل العلم منهم أنه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله، وقطع العذر بمجيئه قطعًا ولا خلاف فيه، وقال قومٌ كثير من أهل الأثر وبعض أهل النظر: يوجب العلم الظاهر والعمل جميعًا، منهم الحسين الكرابيسي وغيره، والذي نقول به: أنه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشاهدين والأربعة سواء، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر، وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادى ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا ودينًا في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة[93].

فإذا كان خبر الواحد برأسه حُجّة، فإذا انضاف إلى ذلك مجيئه في الصحيحين، وكان من غير المنتقد عليهما، وقد تلقت الأمة أحاديثهما بالقبول ازداد خبر الآحاد قوّةً، بل قال بعض المحققين يفيد العلم اليقيني النظري[94].

وقول الشيخ محمد عبده مخالفٌ لقواعد العلماء وتقريراتهم، فإذا صح الحديث وجب قبوله والاعتقاد بما فيه، ولا يُردّ الحديث تمحّلاً بادعاء المخالفة، قال العلامة المعلمي رحمه الله: لا نراع أن الدليل الظني لا يوجب الإيمان القاطع، لكنه يوجب التصديق الظني، وكيف لا وظن ثبوت الدليل يوجب ضرورةً ظن ثبوب المدلول، أما قوله تعالى:﴿إن الظن لا يغني من الحق شيئا﴾ فلي فيه بحثٌ طويل حاصله: أن الظن لا يدفع شيئاً من الحق، وبعبارة أهل الأصول: الظنيّ لا يعارض القطعي[95].

ثانيًا: محمود أبو رية[96]:

لن أتوقف مع الشبه التي شارك فيها غيره ممن تقدم، ولكني سأقف هنا مع عدّه لهذا الحديث من الإسرائيليات، وأن بعض القساوسة المسيحيين اتّكأ على هذا الحديث في إثبات عقيدة من عقائدهم الزائفة، فيجب رده حسب رأيه[97].

أمّا عدّه لهذا الحديث من الإسرائيليات فأين حجته فيما ادعاه؟! ولم يقل بذلك أحدٌ من علماء الحديث، ولكن الحديث لما خالف هواه حاول الطعن فيه بالدعوى التي لا يؤيدها دليل، ولا قال بمقتضاها معتبرٌ، واستعمال أبو رية وأمثاله هذه الدعوى في ردّ ما تستبعده عقولهم من الأحاديث كثيرٌ جدًّا، وفي الغالب دون استنادٍ إلى دليل، وفي ذلك اتهامٌ لأهل الحديث أنهم لم يقوموا بواجبهم تجاه هذه الإسرائيليات، حتى جاء هو أمثاله فكشفوا عنها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولما كان الخبر متعلّقًا بعيسى وأمه عليه السلام، ولم يجد سبيلاً إلى الطعن في صحته ادعى أنه من الإسرائيليات، وبمفهوم تصرفه يجب ردّ كل خبرٍ جاء عن أهل الكتاب، وفي القرآن كثيرٌ من ذلك.

وأما قوله: أن بعض القساوسة قد اتكأ على هذا الحديث في إثبات عقيدةٍ باطلة، فهل يُردّ الحديث بمثل ذلك؟ وهل العيب في الحديث أم فيمن حرّف الكلم عن مواضعه، وتصرف في مدلولاتها؟ وبمفهوم كلامه يجب ردّ كل حديث استُدل به على عقيدة فاسدةٍ وإن كان صحيحًا، وما أكثرها، وهذه الدعوى تنبئك بمقدار علم هؤلاء، والدرجة التي وصلوها من التحقيق!!

وقد طعن أبو رية في أبي هريرة راوي هذا الحديث عمومًا بغير ما يتصل بهذا الحديث، فلم أذكر ذلك، وأحيل القارئ إلى جواب عبد الرحمن المعلمي عن تلك الطعون، ففيها الكفاية لمن أراد الله به الهداية[98].

وقد ذكر الشيخ السّباعي في مقدمة كتابه السنّة ومكانتها من التشريع: إن مصادر أبي رية في كتاباته: آراء أئمة الاعتزال، وآراء غلاة الشيعة، وآراء المستشرقين، وحكايات تذكر في بعض كتب الأدب، وإن كان الشيخ السباعي ذكر هذا لأبي رية، فإن روّاد هذه المدرسة المعاصرة يشتركون في ذلك.

الخاتمة نسأل الله حسنها

في نهاية المطاف نقرر:

- الحديث صحيحٌ ثابتٌ عن النبي ﷺ، لا مجال للطعن فيه أو ردّه، بل هو في أعلى درجات الصحة في بعض طرقه، لإخراج الشيخين له، ولم ينتقده أحدٌ من أئمة الحديث وفق القواعد المقررة للنقد، وقد تعددت طرقه إلى أبي هريرة رضي الله عنه، بما يقضي شهرته عنه.
- تعددت روايات الحديث، وكلها اتفقت على معنًى واحد وهو إصابة الشيطان المولود حين يولد بالأذي، وحفظ الله مريم وابنها من ذلك كرامة لهما.
- أدرج بعض الرواة استشهاد أبي هريرة بالآية القرآنية في الحديث، وبيّنت هذا الإدراج الروايات.
- معنى الحديث ليس فيه منافاة للثابت المقرر في الشريعة الإسلامية فيما تدل عليه نصوصها صراحة أو إشارة.
- انتقاد من انتقد الحديث قائم على شبهٍ مُدعاة لا تثبت عند النظر العلمي، وهي كسرابٍ يتبعها كل ظمآن إلى الطعن في السنة والنيل منها، وما هدفهم إلا تعطيل السنة، والنيل منها، ولو بالتمحّل، وحياكة شُبهٍ أوهى من خيوط العنكبوت، وعداء هذه الطائفة للسنة ظاهرٌ لا يحتاج إلى بيان، إذ لو كانوا بخلاف ذلك لما ردوا الثابت وخالفوا الأمة فيما جزمت بصحته.
- يجب على أهل العلم أن يستمروا في التصدي لزخارف مثل هؤلاء، وأن يفندوها ويحذروا الناس من سمومهم وأفكارهم.

والله تعالى أعلم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وحزبه.

الهوامش:

(1) كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها﴾ 1265/3، رقم 3248.

(2) باب: فضائل عيسى عليه السلام، 96/7، رقم 6283.

(3) سورة آل عمران، من الآية: 36.

(4) تقريب التهذيب صـ176.

(5) تقريب التهذيب ص262.

(6) 337/6.

(7) تقريب التهذيب صـ475.

(8) تقريب التهذيب صـ426.

(9) تقريب التهذيب صـ267.

(10) كتاب: التفسير، باب: ﴿وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم﴾ 1655/4، رقم 4274.

(11) 385/11، رقم 32147.

(12) باب فضائل عيسى عليه السلام، 96/7، رقم 6282، 6283.

(13) المسند 106/12، رقم 7182، و136/13، رقم 7708.

(14) المسند 379/2، رقم 7724.

(15) بترتيب ابن بلبان 129/14، رقم 6235.

(16) ينظر الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي 173/1، والمدرج: ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بالمتن، لا يَبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث، ويدل دليل على أنها من لفظ راوٍ، بأن يأتي الحديث من بعض الطرق تَفْصِله، وهذا مدرج المتن، ويكون في الإسناد أيضًا، ينظر الموقظة للذهبي صـ53، ونزهة النظر لابن حجر صـ115.

(17) المسند 376/10، رقم 5971، والتفسير 343/6.

(18) ينظر تهذيب الكمال 221/28، وتقريب التهذيب صـ538.

(19) ينظر طبقات المدلسين لابن حجر صـ49.

(20) ينظر تقريب التهذيب لابن حجر صـ511.

(21) 469/6.

(22) صحيح مسلم كتاب الفضائل، باب: فضائل عيسى، 97/7، رقم 6284، والتفسير 338/6، وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان 128/14، رقم 6234.

(23) تهذيب الكمال 415/1.

(24) وهو صدوق تغير بأخرة، ينظر تقريب التهذيب صـ82.

(25) تهذيب الكمال 343/11.

(26) التفسير 339/6.

(27) ينظر تهذيب الكمال 421/31، وتقريب التهذيب صـ593.

(28) تقريب التهذيب صـ457، وتهذيب الكمال 25/24.

(29) 470/6.

(30) تهذيب الكمال 209/27.

(31) الصحيح كتاب: الفضائل، باب: فضائل عيسى، 97/7، رقم6285، والمعجم الأوسط 244/2، رقم 1872.

(32) مسند الحميدي 450/2، رقم 1042، والصحيح في كتاب: باب: صفة إبليس وجنوده، 1196/3، رقم 3112، ومسند أحمد 451/16، رقم 10773.

(33) قال الحافظ في الفتح 470/6: والذي يظهر أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر، والزيادة من الحافظ مقبولة، وينظر في تفصيل حكم الزيادات المقدمة صـ50.

(34) قال الترمذي في سننه: فإذا زاد حافظٌ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك منه، 340/2.

(35) التفسير 342/6.

(36) ينظر تهذيب الكمال 87/9.

(37) ينظر تهذيب الكمال 29/5.

(38) الصحيح، كتاب: القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة، 53/8، رقم 6932، والمسند 412/14، رقم 8815، والسنن الكبرى 203/6، رقم 119922.

(39) ينظر تقريب التهذيب صـ387، وتهذيب الكمال 517/19.

(40) التفسير 336/6.

(41) تقريب التهذيب صـ613.

(42) تقريب التهذيب صـ475.

(43) تقريب التهذيب 248.

(44) طبقات المدلسين صـ51.

(45) تقريب التهذيب صـ500.

(46) تقريب التهذيب صـ369.

(47) المستدرك 650/2، رقم 4158.

(48) ينظر 177/32.

(49) ينظر مقدمة ابن الصلاح صـ120.

(50) ينظر البحر المحيط لأبي حيان 458/2، ومشارق الأنوار 11/2.

(51) ينظر مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 147/1.

(52) ينظر مشارق الأنوار 11/2.

(53) فتح الباري 470/6.

(54) 20/5.

(55) 437/1.

(56) ينظر لسان العرب لابن منظور 217/6، وفيض القدير 20/5.

(57) فتح الباري 470/6.

(58) ينظر مجمع الزوائد 408/4، وفتح الباري 470/6.

(59) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 147/1.

(60) شرح مسلم: 120/15.

(61) ينظر كشف المشكل من حديث الصحيحين صـ81.

(62) مفردات الراغب الأصفهاني صـ352.

(63) ينظر مفردات الراغب صـ178.

(64) ينظر مفردات الراغب صـ190، 261.

(65) مشارق الأنوار 11/2.

(66) فتح الباري 342/6.

(67) فتح الباري 276/3.

(68) فتح الباري 248/3، والنهاية لابن الأثير.

(69) فتح الباري 184/1، ولسان العرب 421/5.

(70) فتح الباري 106/1.

(71) شرح مسلم 210/16.

(72) لسان العرب 421/5.

(73) هو ابن أحمد بن عبد الجبار، أبو الحسن الهمذاني الشافعي المعتزلي، تلقبه المعتزلة: قاضي القضاة، ولي قضاء الري، وتصانيفه كثيرة، كان إمام أهل الاعتزال في زمانه، عمر طويلاً، وتتلمذ على يديه خلق كثير، مات سنة 415هـ، ينظر في ترجمته طبقات الشافعية للسبكي 97/5، وسير أعلام النبلاء 244/17.

(74) ينظر إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن 264/1.

(75) سورة ص، الآية: 40.

(76) سورة الأعراف، من الآية: 199.

(77) سورة الحجر، من الآية: 42.

(78) وينظر الأنوار الكاشفة لعبدالرحمن المعلمي صـ147.

(79) التفسير 68/4.

(80) ينظر مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 148/1.

(81) ينظر مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 148/1، والأنوار الكاشفة صـ148.

(82) هو محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم جار الله، كان واسع العلم، قوي الحجة، رأسًا في الاعتزال، حنفي المذهب، صاحب تصانيف، ولد في رجب سنة 497، وتوفي سنة 538، ينظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي 151/20، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 279/2، وطبقات الحنفية لعبد القادر القرشي 160/2.

(83) سورة الحجر، من الآية: 39، والآية: 40.

(84) 385/1.

(85) فتح الباري 212/8.

(86) ينظر تفسير 198/8.

(87) فتح الباري 212/8.

(88) التفسير والمفسرون 211/1.

(89) هو ابن حسن خير الله، من آل التركماني، مفتي الديار المصرية، تتلمذ على الأفغاني، وسار على خطاه، من كبار رجال الإصلاح، ولد في مصر 1266، وتخرج من الأزهر، وكتب في الصحف، وترأس بعضها، له مصنفات، توفي عام 1323، ينظر في ترجمته الأعلام للزركلي 252/6، ومعجم المؤلفين 272/10.

(90) تفسير المنار 392/3.

(91) توجيه النظر إلى أصول الأثر 108/1.

(92) الرسالة صـ457.

(93) التمهيد 7/1.

(94) ينظر مقدمة ابن الصلاح صـ10.

(95) الأنوار الكاشفة صـ148.

(96) كاتب مصري، التحق بالأزهر وفشل في إتمام دراسة فيه، عمل مصححًا في جريدة في بلده، ثم موظفًا في دائرة البلدية حتى تقاعده، له مصنفات طعن فيها بالسنة، منها: أضواء على السنة، وقصة الحديث المحمدي، وشيخ المضيرة أبو هريرة، أحدث بكتبه ضجّة كبيرة، ردّ

عليه كثير من العلماء كمحمد أبو شهبة، ومحمد السماحي، والسباعي، وعبد الرزاق حمزة، والمعلمي في كتابه الأنوار الكاشفة لما في أضواء السنة من الزلل والمجازفة، غُيب عام 1370هـ، له ترجمة في السنة ومكانتها من التشريق للسباعي صـ466.

(97) ينظر أضواء على السنة المحمدية صـ186.

(98) ينظر الأنوار الكاشفة صـ148.

المصادر والمراجع:

- ابن بلبان، علي الفارسي، (1414، 1993)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن حجر، أحمد بن علي، (1406، 1986)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، ط1، دار الرشيد، سوريا.

ابن حجر، أحمد بن علي، (1403، 1983)، طبقات المدلسين، تحقيق: عاصم القريوتي، مكتبة المنار، الأردن.

- ابن حجر، أحمد بن علي، (1379)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد عبدالباقي، دار المعرفة، بيروت.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد، (1420، 1999)، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، (1984)، مقدمة ابن الصلاح، ط1، مكتبة الفارابي.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، (1422، 2001)، البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أبو يعلى، أحمد بن علي،(1404، 1984)، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين أسد، ط1، دار المأمون، دمشق.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، (1987)، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى البغا، ط3، دار ابن كثير، بيروت.

- الحاكم، محمد بن عبد الله، (1990)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحميدي، عبد الله بن الزبير، مسند الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الخطيب البغدادي، أبوبكر أحمد بن علي، (1418، 1997)، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق: محمد الزهراني، ط1، دار الهجرة، الرياض.
- الذهبي، محمد بن أحمد، (1425)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط8، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- السبكي، تاج الدين بن علي، (1413)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي، عبدالفتاح الحلو، ط2، دار هجر للنشر والتوزيع.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت.
- الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الطبري، محمد بن جرير، (1420، 2000)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة، تونس.
- المباركفوري، عبيدالله بن محمد،(1404، 1984)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط3، إدارة البحوث العلمية، الهند.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن، (1400، 1980)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج، (1988)، صحيح مسلم، ط1، دار الجيل، بيروت.
- المناوي، عبدالرؤوف بن علي، (1994)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- النووي، يحيى بن شرف، (1392)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.